المثقف ودعاة الثقافة

□ د. لاهاي عبد الحسين

لعل أحد الأسباب الرئيسة التي تقف خلف فشل الكثير من النشاطات الثقافية والسياسية من اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات علمية وفكرية متنوعة في العراق أنّه ما زال هناك الكثير من الخلط في تسمية المشاركين فيها ممن يطلق عليهم غالباً وصف "نخب" لتكون النتيجة شبيهة بسياسة التوافق سيئة الصيت التي تجمع المتخالفين المختلفين حتى في المسلمات الأولية من حيث النظرة لمعالجة شؤون البلاد والعباد والسعي لحمايتها أولاً وقبل كل شيء. فالنخب تأتي على أشكال منها المثقفون المختصون ومنها رجال الدين ومن ثم أصحاب الوظائف العالية والمهمة في الدولة من قبيل مدير عام ورئيس مؤسسة وسفير وما إليها. ولما كان المثقفون يحظون بالسمعة الحسنة من حيث المكانة الاجتماعية والاعتبارية التي يتمتعون بها فإنّه سرعان ما يخلط بين الفئات الثلاث المشار إليها ليسموا جميعاً وعلى أساس مجازي، "مثقفون". ولكن المجازي هنا إشكالي بسبب إطلاقه دون فحص وتمحيص. فمن هو المثقف! المثقف ليس كل من قرأ وكتب وإدخر معارف كمية وصار يتباهى بها إنّما المثقف كل من تمكن من إعادة إنتاج ما إكتسبه من معارف وعلوم بطريقة يعبر فيها عن نظرته للأمور وبخاصة على المستوى المجتمعي العام.

المثقف ليس كل من مارس وظيفة سياسية أو دينية معينة ولكنّه ظل مخلصاً لتحيّزاته ومواقفه الأيديولوجية التي يعتبرها جزءاً من هويته الشخصية والجماعية وصار يتكلم بها مبشراً وإنْ لم يكن منذراً ومحذراً. والمثقف بالتأكيد ليس كل من عمل ناشطاً وممثلاً لجماعة أو مكون ديني أو مذهبي أو قومي. كما إنّ المثقف ليس كل من حصل على شهادة أكاديمية من مؤسسات أكاديمية لا تبخل على منتسبيها بها متجاهلة المعايير الصارمة والمشددة في هذا المجال التي تفترض القدرة على تحقيق إسهامة معرفية يشهد لها بالتميّز. هذه بعض الاعتبارات التي ينبغي أنْ تؤخذ بالحسبان عندما يصار إلى رعاية نشاط يسعى إلى أنْ يحدث فرقاً على مستوى الدولة والمجتمع وبعكسه فلا عجب من الفشل الذي تمنى به العديد من النشاطات ذات الطابع الثقافي والمعرفي والعلمي بالمقارنة مع وفرتها العددية على مدار العام.

يعرف المثقفون بأنّهم أعضاء في مجتمع يشعرون بعمق الانتماء إليه مما يؤدي بهم إلى أنْ يكرسوا طاقاتهم وجهودهم لتطوير الأفكار الأصيلة وغير المطروقة فيه يقدمونها بطريقة مبتكرة للمساعدة على إنعاشه ودفعه قدماً إلى أمام. إنّهم يشكلون شريحة صغيرة ضمن الطبقة المثقفة التي تتكون من جمع واسع نسبياً من المتعلمين وأصحاب الشهادات والوظائف المهمة في المجتمع. يختلف المثقفون إذن عن الطبقة المثقفة الراعية لهم والتي تقوم بدور الوسيط الاجتماعي والثقافي الذي ينشطون فيه. تتمثل المسؤولية المجتمعية الكبرى للمثقفين بتوفير القيادة والتوجيه الفكري والنظري مما يستوجب أنْ تؤخذ أفكارهم طواعية وباحترام. لا يملك المثقفون سلطة الإلزام ولكنّهم يملكون سلطة كسب ثقة الناس من خلال الأفكار النيّرة والمعالجات العلمية الموضوعية التي يجتهدون بتطويرها ويشاركون بها جمهور متابعيهم والمهتمين بهم. وهم أي المثقفون وبخاصة في بلداننا تراهم زاهدين بالوظائف المهمة والمناصب العليا التي تمنح عادة حسب قواعد محاصصاتية على أساس الدين والمذهب والجماعة العرقية دون الأخذ بالحسبان الحاجة الماسة للخبرات والمؤهلات الإدارية والتنظيمية المكثفة والمكتسبة تعليمياً من قبيل سفير أو دبلوماسي أو رئيس جامعة أو عميد كلية أو رئيس قسم، إلخ. ولما كان المثقفون معنيين بالقضايا ذات الشأن الاجتماعي العام والتي تتضمن الاهتمام بالدين والجماعة والسياسة والاقتصاد، فإنّهم بالتأكيد يضمون بدائرتهم المشتغلين في هذه المجالات شريطة القدرة على الإنتاج المتميز والأصيل وليس فقط جمهور المشتغلين فيها إلى جانب المشتغلين في علوم تقنية فنية أخرى مهمة مثل الطب والهندسة والحشرات والنبات إلخ، الا اذا خرج أي من هؤلاء من ميدانه المحدد ليدخل عالم المعارف الاجتماعية والإنسانية التي تؤهله لمعالجة القضايا ذات المساس بالشأن العام. والمثقفون مجادلون ومفكرون بطبيعتهم مما يجعلهم مكروهين في بلدان تُدار بنظم سياسية تبحث عمن يروّج لها ويهتم بتعبئة الناس لخدمة أغراضها. هذه مهمة تجاوزتها المجتمعات المتقدمة التي تبحث عن الأكثر تميّزاً وألقاً لإدارة مؤسساتها المهمة ولكننا هنا في العراق، لا نزال نعمل وفق المقاييس السائدة التي ألفناها ووثقنا بها منذ عقود من الزمن وإنْ راق لكثير منا أنْ يعتقد أنّه مختلف ومجدد ومبتكر.

المثقفون مستمعون جيدون بمثل ما هم منتجون جيدون في مجالات الكتابة الفكرية والفن والصحافة والنثر الفني والشعر والرواية وغيرها من أشكال العمل الإبداعي. ومثلما يحب المثقفون أنْ يستمعوا بصورة جيدة جداً، فإنّهم يحبون أنْ يكونوا مسموعين ومقروئين. ليس مثقفاً ذلك الذي ينحدر بسهولة إلى ممارسة نزعة الاتهام والوصم والتخندق بمواقف دفاعية تقوم على أحكام عشوائية متسرعة بإسم الدين أو المذهب أو الجماعة العرقية ليختزل الآخر في خانة أنْ يكون مدنياً أو علمانياً أو قومياً أو شيوعياً، سالباً إياه حقه في التعبير والتفكير وتبني موقف فكري معين يرى أنّه الطريق إلى معالجة الكثير من مشكلات الحياة اليومية. ليس مثقفاً ذاك الذي يتوتر من الدعوة إلى إعادة النظر بمفهومات ساهم بالترويج لها الوعي الشعبي المتغطرس المذهبي والعشائري بطبيعته في الغالب الذي يضع الناس في مراتب وفئات من قبيل هذا مؤمن وذاك ملحد كافر معرضاً أبناء الوطن الواحد إلى مخاطر الاستهداف البدني أو الأدبي والأخلاقي من قبل بعضهم البعض. والمثقف لا يحب أنْ يبجّل ويعظّم لأنّه يتعب من مبادلة ذلك بمثله ويقرف من أساليب من هذا النوع بل يأنس بمن يناقشه بالحجة والدليل والفكرة التي ترتقي بالإنسان وتنتشله من قاع الحقد والكراهية والتعصب الأجوف وبخاصة على مستوى لقاءات واجتماعات يراد لها أنْ تكون مثمرة حقاً. ولأنّه مسؤول مسؤولية ذاتية فإنّ المثقف يحترم التزامه بالحضور والمشاركة الفعّالة والمثمرة. لذلك فإنّه لا يكتفي بتقديم ورقته ليغادر على الفور أو بعد حين دون أنْ يعطي لجانب الاستماع والتبادل حيزاً. وهو لا يدخل في صومعة الأحاديث الثنائية أو ينشغل بهاتفه النقال لمتابعة البريد الإلكتروني ويسهم في تصاعد ضجيج القاعات بينما ينبري أحد الزملاء لتقديم فكرته. لا يليق بجمهور المثقفين أنْ يذكروا بآداب الجلسة وقواعدها. هذا ما يحدث غالباً في اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات يحضر لها في الغالب بعناية. ولعل السبب في كل هذا يكمن في الطبيعة غير المتجانسة التي أشير إليها ابتداءً الأمر الذي تتضح معالمه عندما يأخذ النقاش مسارات تعبر بوضوح عن الإنتماءات الدينية والمذهبية والعرقية. المثقفون لا يضيقون ذرعاً بوجهات النظر البديلة والمتنوعة والمختلفة. ولكن عندما يحشر المثقفون مع أصحاب الرؤى الثابتة التي لا تتزحزح ممن يتمسكون بوجهات نظر ذات مرجعيات ثابتة يظهر التقاطع بين اتجاهين لا ثالث بينهما. فإما أنْ يصار إلى الدعم الكلي والنهائي وغير المنقوص لطرف منسجم ومتوافق حد التماثل وإما أنْ يصار إلى الرفض الكامل والنهائي وغير المنقوص لطرف مقابل ينظر إليه على أنّه مختلف. وهذا ما يظهر سوء التحضير للنشاط وعدم إعتماد معايير دقيقة وتبني منهجية واضحة ومحددة وليست معقدة، بالضرورة. فإما أنْ تجمع الأطراف المتعارضة من أجل المساعدة على إدماجها وضمان تفاعلها للتوصل إلى نتيجة مستخلصة تستفيد من المكونات الأساسية لتثمر مكوناً واحداً متماسكاً كما في الانتصار لمشروع دولة المواطنة أو "الجماعة الوطنية" على الضد من الدعوة للتعايش السلمي مع دولة المحاصصة الدينية والمذهبية والعرقية والتخلص من منظومة القوانين التي تميز وتفرّق بين أبناء المجتمع الواحد، هكذا مرة واحدة لتستبدل بقوانين موحَدة وموحدة وإما ألا يدعى للقاء ينتهي بتقديم آيات التهنئة والتبريك للمختلفين المجاملين لبعضهم البعض ممن يرفعون رايات الحرب ضد بعضهم البعض متى ما أختلوا بأنفسهم أو استطاعوا التعبير عن تأوهاتهم الذاتية أمام من يثقون به، ولو قليلاً.

ليس غريباً والحالة هذه أنْ تقام كثير من اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات وفق قاعدة "زيارة وتسيارة"، ليعاد إنتاج واقع الحال بطريقة القراءة الروتينية والمسلكية التي تتردد في إعلان الثورة على أسباب الفشل في بناء الدولة بمؤسساتها المهنية والمسؤولة. معلوم أنّ أوضاعاً من هذا النوع أدت حتى الآن ليس فقط إلى تخلف العراق عن ركب الأمم الناهضة والمتقدمة بتسارع وإنّما أدت أيضاً إلى ضياع الأموال والأرواح والطاقات مما يصعب تعويضه حقاً.

جراحة معقّدة

□ ساطع راجي

من تجارب سابقة لعمليات تخلّي الأحزاب عن أجنحتها المسلحة ودمج مقاتليها في الأجهزة الرسمية؛ ومن تقولات اعلامية لمناصري فصائل حشدية، يتسرب الشك في جدية وحسم الخطوات التي اعلنتها قوى سياسية بفك ارتباط اجنحتها المسلحة بها واخضاعها تماماً لهيئة الحشد الشعبي وأوامر القائد العام للقوات المسلحة؛ إن من يشكّك في جدية الخطوة هم من المقربين للفصائل الحشدية والمتحمسين لها؛ ويحاولون الايحاء بأن الخطوة هي مناورة سياسية للالتفاف على قانون الأحزاب الذي يمنع امتلاك قوة مسلحة وتسهيل خوض الانتخابات لقيادات سياسية تزعمت خلال ثلاث سنوات قوات حشدية؛ وهذا التطمين أو التفسير يضر بالدرجة الأولى بالحشد وثانية بالانتخابات نفسها ويمنح ذريعة جديدة لإثارة الفتنة.

اعلان فك الارتباط يؤكد أن هذه القوات الحشدية لم تكن خاضعة تماماً للهيئة المختصة وإنما كانت تدير نفسها حزبيا وتنسق اعمالها القتالية من خلال القيادات الحزبية العسكرية لكل فصيل بينما استفادت من إمكانات وأموال الدولة لتأمين جزء من احتياجاتها وروابتها؛ بينما كان الخطاب الرسمي يؤكد في كل وقت على تابعية الفصائل لهيئة الحشد الشعبي وخضوعها لقانون الهيئة؛ وفي هذا تناقض واضح، لكن يمكن تفهم ضرورته السياسية والميدانية وهو تفهم سيتوقف تماما مع اعلان النصر على داعش وتحرير كل الأراضي التي احتلها التنظيم الإرهابي ومع الإعلانات الأخيرة والتعهدات الواضحة للقادة السياسيين للفصائل.

فك ارتباط الفصائل المسلحة بالأحزاب ليست مناورة قانونية لتسهيل خوض الانتخابات وإنما الواضح انها استجابة لتوجيه من مرجعية السيد السيستاني التي اطلقت فتوى الجهاد الكفائي ضد داعش، ويبدو أن المرجعية اوصلت رسالتها الخاصة بزمن تفعيل الفتوى، ولأن المرجعية تدرك عمق الازمة السياسية سواء داخل المكون الشيعي أو بين المكونات، فهي تسعى لتقليص فرص الاتجاه للعنف مجدداً، وهو ما يعني أن الفصائل اقدمت على خطوة فك الارتباط وهي مضطرة شرعياً بعدما بررت وجود اجنحتها المسلحة بالاستجابة لفتوى المرجعية رغم أن هذه الفصائل هي بالأصل قوى مسلحة قبل الفتوى وقبل ظهور داعش ثم تحولت الى كيانات سياسية فعملها العسكري أسبق من السياسي.

دمج جميع المقاتلين بالأجهزة الرسمية ومنها هيئة الحشد هي ضرورة أمنية وسيادية وأيضاً حاجة شيعية ملحّة، فما دامت القوى الشيعية هي التي تقود الحكم، فإن أي وجود مسلح خارج سلطة الحكومة هو تمرد عليها ولا ينفع مع هذا التبرير القائل بأن الفصائل تستمد قوتها من جانب عقائدي لا يتوفر في مؤسسات الدولة لأن الدول المستقرة أمنياً لم تحقق استقرارها بالعقائد المسلحة بل إن العقائد المسلحة هي التي تسهم في اضعاف مؤسسات الدولة الأمنية وتشق صفوف المقاتلين الرسميين وتشتّت جهودهم؛ وهذا هو سبب الانكسارات السابقة.

بمجرد اعلان القوى السياسية لفك ارتباط قواتها ودمجها بهيئة الحشد؛ تكون مسؤولية الحكومة قد بدأت لاختبار جدية هذا الاعلان باتخاذ خطوات ضرورية لجس نبض الفصائل في مدى جديتها والتزامها وذلك من خلال تفعيل السياقات الرسمية والقانونية في ادارة فصائل الحشد من طريقة التعامل مع الشعارات والرايات والرموز الى تحريك القطعات واختيار القيادات الميدانية وتنقلاتها؛ على أن لاتكون القرارات غير مبررة أو استفزازية، هي عملية جراحية معقدة لفصل توائم سيامية؛ والافضل أن يبدأ الاختبار قبل الانتخابات حتى يقطع الطريق على المشككين بالخطوة المهمة الذين يشيعون بأن الفصائل ستتراجع عن قرارها بعد الانتخابات وستجد قواتها تنتظرها بنفس الهيكلية والقيادات.

من المؤكد أن الفصائل ناقشت خطوة فك الارتباط مع طهران واتمام الخطوة يعني أن طهران دعمتها وهو موقف ناجم عن قناعة بإن قوات عراقية قوية وموحّدة هو افضل لإيران من فصائل صديقة كثيرة؛ بعدما تحملت ايران كلفة المشاركة في ردع داعش ودعم العراق في طردها؛ وسوف تكون القوات العراقية في كل الأحوال صديقة وحليفة لطهران وبكلفة أقل ومشاكل نادرة ولا تثير ازمات تؤدي الى ظهور جماعات تشبه داعش مجدداً؛ ما يعني أن وحدة القوات العراقية وحصر السلاح في يد الدولة هو لصالح إيران أيضاً.

لكن اليقين في هذه المعادلة، أنه ليس بالضرورة ان تلد حرب المدافع حرب مدافع أخرى، فقد تكون حرباً أكثر خطورة من حيث تكتيكها أكثر عمقاً وتأثيراً على مستقبل الدولة باختلاف الأدوات المتبعة فيها، هذا التساؤل وغيره نعيش تجلياته نحن العراقيين كل يوم، فما أن انتهت حرب حتى بدأت تلوح في سمائه حرب اخرى، فمنذ تأسيس الدولة في العراق وحروبه لم تنته بل تلد أخرى وأخرى وأخرى وعلى كل الاصعدة، ابتداءً من الانقلابات التي أخذت منه الكثير وجعلت من نظامه السياسي عرضة للتحول والانهيار والنهوض وفق معطيات الارتدادات الاقليمية والدولية، وكل نظام سياسي دخل حرباً مختلفة عن الآخر جعلت من ساحته السياسية حلبة للصراع والتنافس الفكري الحزبي والايديولوجي بمختلف اتجاهاته الذي جعله ينقاد لهذا المعسكر أو ذاك، إلى جانب الصراعات الداخلية التي انهكته سواء من حيث موارده البشرية أو من حيث بناه التحتية ناهيك عن المزاجية الشخصية لصانع القرار.

والحقيقة أن أشرس حرب واجهت العراق هي تلك التي عاش خطورتها لحظة بلحظة والتي كادت تقضي على وحدته الجغرافية والاجتماعية مع عصابات (داعش) الارهابية، ولا يختلف اثنان على أن ضياع ثلث العراق لم يكن يحدث لولا التشظي السياسي وانعدام الثقة على مستوى الطبقة الحزبية التي ساهمت وبشكل كبير في أن يكون العراق ضمن دائرة الضعف والانكسار، لتقضي الدولة عامين واكثر من عمرها لتغطي وتصحّح فشل السياسات السابقة التي كانت سبباً رئيساً في حدوث هذه الكارثة وما تلاها من جرائم ارتكبت ضد الانسانية، ولا نختلف ايضاً من أن مرحلة القضاء على هذه العصابات قد انتهت عسكرياً بعد أن قدمنا التضحيات الجسام وانهكت الدولة سياسياً واقتصادياً وجعلها تلجأ للقروض والديون الخارجية التي كبّلت حركتها الاقتصادية والتي باتت تتحكم حتى بسياستها العامة، أما الحرب الجديدة الآتية هي التي اعلنها رئيس الوزراء حيدر العبادي على الفساد وهذا يعطي انطباعاً للمواطن البسيط أنه سيتخلص من الطبقة السياسية التي حكمت العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم الماسكة بزمام الأمور، وهي من اسهمت بتبديد المال العام وترسيخ الفساد الذي استشرى في جسد الدولة، لكن هذه الحرب أيضاً تعطي تصوراً كاملاً من انها بحاجة لتضحيات أخرى، لا سيما وإن مراكز القوة في العراق هي اساس الفساد وعليه حتى يتم الخلاص منهم عليك أن تقدّم التضحيات وكأنه كتب على العراقيين حتى يتخلصوا من هذه العصابة أو تلك أن يقدموا كل ما هو غال في سبيل الخلاص، لكن الأعم الأغلب من الشعب يشكّك في قدرة الحكومة على خوض هذه الحرب لاعتبارات الارتباطات الحزبية والمصلحية التي تربط النخبة الحزبية الحاكمة في العراق، بالتالي على من يريد خوض غمارها أن يمتلك القدرة والشجاعة على أن يكون مستعداً لحرب قد تكون الفوضى والاضطرابات عناوين لها، لأنه بذلك قد اعلن الحرب على شركائه الحزبيين والسياسيين من السابقين والحاليين، فملفات الفساد التي ينوي رئيس الوزراء فتحها عمرها خمسة عشر عاماً.

إن الفرصة للقضاء على الفساد والفاسدين مواتية للسيد العبادي خصوصاً وأن الظروف قد تهيّأت له منذ عام ٢٠١٥ مع بداية الحراك الاحتجاجي الذي لم يكن الأول منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم، والتي تماشت مع دعوة المرجعية العليا المتمثلة بالسيد علي السيستاني من خلال الرسائل التي كانت تبعثها مع كل خطبة جمعة على لسان ممثليها وكان أهمها شعار "المُجرّب لا يُجرّب" شجعته ليطلق حزمة الإصلاح التي نادى بها.

لكن تحديد المفسدين وأساليبهم وأدواتهم غير الشرعية ومحاربتهم بالتأكيد ستواجه بعنف واعتراض شديدين من قبلهم التي قد تصل للصدامات اذا تطلب الأمر، وأيضاً العزف على أوتار الطائفية والقومية وتأجيج الشارع وقد تصل إلى حرق المؤسسات كما حدث في السابق وتحديداً التعرض لدوائر العقود الحكومية وهذا وارد جداً مع كشف أي قضية فساد تمسّ هذا النوع أو ذاك، نعم محاربة الفساد ليست بالمهمة السهلة بعد أن تجذّر واصبح ثقافة لا يمكن الخلاص منها إلا من خلال اتباع خطوات تصحيحية حقيقية نابعة من جدية ومسؤولية يتمتع بها صانع القرار المستقل في خطابه وتوجهه، حيث تبدأ من ملاحقة الفاسدين وبناء مؤسسات امنية وطنية بعيدة عن التجاذبات واصلاح الاقتصاد وانتشاله من مستنقعه، وتنتهي بتقييم اداء المؤسسات الحكومية وتطهيرها من اصحاب النوايا الفاسدة والسيئة.

من حرب إلى حرب

هناك تساؤل عالق في اذهان الكثيرين من المهتمين والمتألمين المعانين من ظلم واهمال وتهميش إلخ ... هل بالضرورة الحرب التي كانت سبب بؤسنا تلد حرباً أخرى أم يكتفي الجميع بالتوجه صوب لملمة الجراح ؟، ولطالما كانت الإجابة عن هذا السؤال تسكن المنطقة الرمادية فلا هي بيضاء وتتحدث عن السلام الذي يلي الحرب ولا هي سوداء لتعطي الجانب السوداوي من ويلات جديدة قد تحل على البشرية تبقى الشعوب تعاني دون اكتراث من الحكومات.

□ د. أثير ناظم الجاسور

الحقيقة أن أشرس حرب واجهت العراق هي تلك التي عاش خطورتها لحظة بلحظة والتي كادت تقضي على وحدته الجغرافية والاجتماعية مع عصابات (داعش) الارهابية، ولا يختلف اثنان على أن ضياع ثلث العراق لم يكن يحدث لولا التشظي السياسي وانعدام الثقة على مستوى الطبقة الحزبية التي ساهمت وبشكل كبير في أن يكون العراق ضمن دائرة الضعف والانكسار، لتقضي الدولة عامين واكثر من عمرها لتغطي وتصحّح فشل السياسات السابقة التي كانت سبباً رئيساً في حدوث هذه الكارثة وما تلاها من جرائم ارتكبت ضد الانسانية